الأنباء
الثلاثاء 30 يناير 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

لمناقشة توزيع الأرباح وزيادة رأس المال

«الوطني» يعقد جمعيته العمومية في 10 مارس

يعقد بنك الكويت الوطني اجتماع الجمعية العامة العادية في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الموافق 10 مارس المقبل، يتلوه مباشرة اجتماع آخر غير عادي، وذلك في المقر الرئيسي للبنك، مع التوصية بإجراء التوزيعات التالية عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 وذلك بعد موافقة الجهات المختصة:

1 ـ توزيع أرباح نقدية بواقع 30٪ من القيمة الاسمية للسهم (ثلاثون فلسا لكل سهم).

2 ـ توزيع أسهم منحة مجانية بواقع 5٪ من رأس المال المصدر والمدفوع (خمسة أسهم لكل مائة سهم).

كما ستناقش الجمعية العمومية عددا من الموضوعات الأخرى المدرجة على جدول الأعمال.

.. وفي تقريره: 100 مليار دولار إصدارات السندات الخليجية خلال 2017

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن إصدارات دول الخليج السيادية العالمية حققت مستوى تاريخيا بلغ 50 مليار دولار في 2017، مما ساهم في زيادة القيمة الإجمالية للإصدارات الخليجية، الحكومية منها والخاصة، لتتجاوز 100 مليار دولار وذلك للعام الثاني على التوالي.

وبالرغم من ذلك فإن الثقة قد استعادت قوتها في المنطقة على اثر تخفيف سياسة التشدد المالي وارتفاع أسعار السلع، الأمر الذي ساهم في تراجع العوائد أو تغييرها بصورة طفيفة. في المقابل، أدى النمو العالمي المتناغم إلى تضييق الأوضاع الائتمانية والنقدية. وتأرجحت عوائد أدوات الدين الأساسية في نطاق محدود حتى أنهت العام عند مستويات متفاوتة نتيجة وجود توتر في المشهد السياسي وقوة في البيانات الاقتصادية. وقد واجهت العوائد العالمية استقرارا نسبيا نتيجة عدم اليقين الذي ساد السياسة المالية الأميركية، بالإضافة إلى التطورات في البيت الأبيض وانتخابات منطقة اليورو والتطورات في كوريا الشمالية، إلا أن سياسة البنوك المركزية التشددية وانتعاش أسواق الأسهم العالمية ساهما في فرض ضغوطا نحو الارتفاع.

وجاءت العوائد الأساسية على السندات الخليجية المستحقة في 8 إلى 9 سنوات متفاوتة، حيث شهد بعضها تغييرا طفيفا بينما تراجعت المخاطر لبعضها الآخر بصورة كبيرة. فقد تأثرت تحركات العوائد في البداية بضعف أسعار السلع والتوتر الذي شهدته المنطقة. إلا أن النجاح النسبي الذي حققته دول الخليج في تطبيق إصلاحاتها المالية وتمديد فترة خفض الإنتاج من قبل «أوبيك» وشركائها، بالإضافة إلى ضآلة الأثر الذي خلفه الخلاف الخليجي، إذ ساهمت جميع تلك الأمور في التحكم في ارتفاع العوائد.

كما ساهم تعافي أسعار النفط في أواخر العام في دعم استقرار العوائد. فقد تراجعت العوائد على السندات السعودية المستحقة في 2026 والسندات الكويتية المستحقة في 2027 والسندات العمانية المستحقة في 2027 ما يقارب 19 إلى 40 نقطة أساس خلال العام، بينما تراجعت عوائد السندات القطرية المستحقة في 2026 والسندات البحرينية المستحقة في 2026 من 6 إلى 9 نقاط أساس فقط.

وتخطى إجمالي إصدارات دول الخليج (الحكومية والخاصة) حاجز 100 مليار دولار وذلك للعام الثاني على التوالي بدعم من قوة نشاط الإصدارات السيادية. فقد شكلت إصدارات أدوات الدين الحكومية (الحكومات المركزية والجهات التابعة) 84 مليار دولار من إجمالي أدوات الدين الجديدة في 2017، حيث كان 50 مليار دولار منها إصدارات عالمية والتي تعتبر قياسية في المنطقة. في الوقت نفسه، تراجعت إصدارات أدوات الدين للقطاع الخاص بنحو 4 مليارات دولار لتصل إلى 16 مليار دولار، محافظة رغم ذلك على قوتها نتيجة قوة نشاط القطاع غير المالي. وارتفعت أدوات الدين القائمة بواقع 16٪ لتصل إلى 436 مليار دولار.

وغطت أدوات الدين الخليجية العالمية ما يقارب 50٪ من حاجة الحكومات التمويلية التي اجتذبت المستثمرين العالميين وذلك بدعم من قوة الأوضاع التمويلية العالمية. وجاء الإصدار السعودي في الصدارة من خلال سندات بقيمة 12,5 مليار دولار وصكوك بقيمة 9 مليارات دولار، جاءت بعدها سندات أبوظبي بقيمة 10 مليارات دولار وتبعتها سندات الكويت بقيمة 8 مليارات دولار والتي تعتبر أول إصداراتها العالمية.

ومع بلوغ إجمالي العجز المالي لدول الخليج 74 مليار دولار في 2018، من المتوقع أن يكون نشاط أدوات الدين جيدا. فقد بدأت عمان بالاقتراض من الأسواق العالمية بقيمة 6,5 مليارات دولار ومن المتوقع أن تتبع خطاها الدول الأخرى.

«صندوق المشروعات» يسير خطوة خطوة مع المشاريع الصغيرة حتى تصبح كبيرة

الروضان: نخطط لإدراج المشاريع المتوسطة في البورصة

عبدالرحمن خالد

قال وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان إن الوزارة والهيئات التابعة لها كرست جهودها خلال الآونة الأخيرة لإنجاز 88٪ من مقترحات جلسات العصف الذهني التي عقدها سابقا، وتبقى النسبة المتبقية قيد أعمال لجان مجلس الأمة المختصة لوضع التشريعات والحلول اللازمة لها.

وبين الروضان خلال ندوة عقدتها مجموعة رواد الأعمال في مقرها مساء أمس الأول لمناقشة إنجازات الوزارة والتراخيص المتناهية الصغر وتمويل المشروعات الصغيرة والتأمين عليها، بين أن الوزارة تسعى جاهدة لتعديل الكثير من القوانين القديمة لتأتي بأفضل الممارسات القانونية، مؤكدا أنه شكل لجنة قانونية من هيئات مختلفة لتقديم التعديلات على القوانين واقتراحاتها ومناقشتها.

وذكر أن التعديلات ستتيح مجالا أكبر لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لنتحول من صندوق تمويلي إلى صندوق راع أكثر للمشاريع، حيث سنعيد تعريف تلك المشاريع لخدمة الشريحة المستهدفة من الصندوق ويسير الصندوق مع «المتناهية الصغر» خطوة خطوة لتتحول إلى «صغيرة» ثم «متوسطة» وكبيرة ليكون انعكاسها كبيرا على الاقتصاد الوطني، لزيادة قاعدة المشروعات بما يخفض الأسعار بجودة عالية للمستهلك.

نسعى للتحول من صندوق تمويلي إلى صندوق راعٍ أكثر للمشاريع

توجه لرفع التمويل للمشروعات الصناعية بالتنسيق مع البنك الصناعي

وزاد الروضان «لدينا قانون إعادة الهيكلة (الإعسار) الذي يعد أحد المتطلبات الأساسية للبنك الدولي لتحسين بيئة الأعمال، وقانون الشركات العائلية الذي ما زال في مراحله النهائية في الوزارة، وقانون حماية المنافسة، وقانون مراقبي الحسابات، وقانون التمويل الجماعي».

خالد الروضان وأحمد الفارس وعبدالله الجوعان في لقطة مع مجموعة رواد الأعمال

ولفت إلى أنه تم تخصيص 10٪ من المواقع المطروحة للمشروعات من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مبينا أن هناك مساعي لتخصيص بعض محطات تعبئة الوقود للشباب.

وأشار إلى أن هناك برامج تمويلية مختلفة تتيح للشباب الفرصة لتمويل مشروعاتهم سواء كانت صناعية أو زراعية أو تجارية، لتسمح بوجود فرص متعددة للتمويل مع كل الجهات.

وأكد أن هناك أرقاما مشجعة لطلبات المشاريع حيث تم فحص 489 مشروعا تمت الموافقة عليها فيما تم تمويل 244 منها، وجار استكمال اجراءات المتبقي منها، كما أن وزارة التجارة ما زالت في بداية الطريق للعمل على تسهيل إجراءات التراخيص من أجل سرعة الإنجاز وخفض التكاليف ورفع عدد وأنواع الرخص منها لتصل إلى 855 نوعا.

كما تمت إضافة تراخيص الشركات غير الهادفة للربح لتصل إلى 210 نشاطا، مشيرا إلى أن الوزارة عملت على خفض التكاليف للمشاريع الصغيرة والتي كانت تتطلب أموالا كبيرة، حيث قمنا بتوفير 19 نشاطا جديدا للمشاريع بالتنسيق مع الجهات المنوطة، وسيتم رفعها إلى 39 نشاطا.

وبشأن بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فستتم مناقشتها مع هيئة أسواق المال وصولا إلى التدرج بالمشاريع من المتناهية الصغر إلى صغيرة إلى متوسطة وصولا إلى الإدراج. وبين أن هناك توجها لوضع آلية بالتنسيق مع البنك الصناعي لرفع التمويل للمشروعات الصناعية التي تجاوزت كونها صغيرة، حيث ان هناك توجها لتفعيل الربط بين الصندوق والبنك الصناعي والهيئة العام للصناعة.

انطلاق تراخيص «العربات المتنقلة» التجريبي 31 الجاري

كشف وكيل وزارة التجارة المساعد لقطاع الشركات أحمد الفارس عن أن انطلاق تراخيص مشروعات العربات المتنقلة التجريبي سيكون في 31 يناير الجاري وسيتم استقبال الرخص في 4 فبراير من خلال نافذة واحدة، حيث تم التنسيق مع جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

وحول إشكاليات طباعة التراخيص في مركز الصديق، أشار إلى أن هناك مساعي لتطوير الطابعات لاسيما أن الوزارة انتهت من إعداد نظام جديد يسمح للمراجع بطباعة الرخصة من مكتبه مستقبلا. وذكر أن الوزارة استقبلت 1500 طلب للمشاريع المتناهية الصغر منذ منتصف أغسطس 2017 وتم انهاء ترخيص 215 رخصة للمبادرين معظمهم مسجل على الباب الخامس. وقال ان اللجنة التي شكلها الوزير لأصحاب هذا النوع من التراخيص تعمل على تذليل كل المعيقات أمام المبادرين وبعد صدور إذن العمل سيتم صرف مطلب دعم العمالة للرخص الحرة المتناهية الصغر، وهناك نحو 35 نشاطا تجاريا يسمح بالترخيص لها في ذلك الجانب.

تقليص الإجراءات المعرقلة لأنشطة المبادرين

قال رئيس مجلس الإدارة في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشريع الصغيرة والمتوسطة، عبدالله الجوعان إنه يعمل حاليا على تقسيم الطلبات وتصنيفها، وتم تقليص الاجراءات التي تعوق أنشطة ومتطلبات المبادرين، مبينا أن طلبات التمويل كبيرة والرقم مخيف، فتم تقسيم التمويل إلى نوعين، الأول هو نظام الإقراض والآخر الشريك في المشروع، إلا أن هذا النص القانوني عرقل مسيرة العمل سابقا، حيث لم يحدد الفرق بينهما ويجرى حاليا التعديل على ذلك النص.

ولفت إلى أنه تم إصدار 4 برامج مالية لوضع ضوابط للتسهيلات النقدية بهدف توفير التسهيلات لأصحاب المشاريع للاستفادة من الأدوات المالية المتوافرة بالبنوك، وغير النقدية، خصوصا أن هناك مراحل تشغيل تحتاج إلى تفسيرات وما يجري حاليا هو عدم التمييز بين الطلبات وإرساء العدالة للتعامل بمسطرة واحدة وواضحة للجميع في الحقوق والالتزامات. وذكر أنه يمكن تمويل الامتيازات التجارية «فرانشايز» إلى أن هناك ضوابط ومعايير والتزامات يجب أن ينتبه لها المبادر لمواصلة إنجاز بنود عقده والتي من أهمها فتح أفرع متعددة وغيرها من الشروط التي قد تمثل أمورا تعجيزية أمامه، وكل ذلك سيخضع للدراسة من قبل الصندوق لضمان سلامة المبادرين من المخاطر.

من السنة المالية 2017ـ2018.. و8,17 فلوس ربحية السهم

50٪ نمو أرباح «ألافكو» إلى 7,8 ملايين دينار بالربع الأول

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات أحمد الزبن، إن الشركة حققت صافي ربح بلغ 7,8 ملايين دينار في الربع الأول من السنة المالية التي بدأت في أكتوبر 2017، محققة بذلك ارتفاعا بنسبة 50٪ مقارنة بالعام الماضي، كما بلغت ربحية السهم 8,17 فلوس.

وقال الزبن في تصريح صحافي عقب اجتماع مجلس الإدارة، ان الإيرادات التشغيلية بلغت 24,5 مليون دينار في الربع الأول من السنة المالية، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 28٪ مقارنة بالعام الماضي. وأكد أن الإيرادات ارتفعت بشكل ملحوظ بفضل العمليات التشغيلية التي قامت بها الشركة خلال الفترة الماضية، حيث قامت «ألافكو» بتوسيع محفظة طائرتها المؤجرة بإضافة 4 طائرات خلال الربع الأول من السنة المالية والتي أدت إلى نمو الأداء التشغيلي.

أحمد الزبن

وأضاف الزبن أن «ألافكو» بدأت في العام الماضي بتسلم طائراتها الجديدة ضمن الاتفاقيات التي تعاقدت بموجبها على شراء 137 طائرة جديدة من إيرباص وبوينغ، حيث تسلمت ألافكو 10 طائرات جديدة خلال العام الماضي والتي تم تسليمها لعملائها من شركات الطيران، كما ستتسلم «ألافكو» 7 طائرات خلال السنة المالية الحالية، ويتم تسلم باقي الطائرات خلال السنوات المقبلة.

وقد نجحت «ألافكو» في توسيع أسطولها إلى 68 طائرة مؤجرة لـ 20 شركة طيران في 13 دولة حول العالم. وأكد الزبن قدرة الشركة على تحقيق طموحات مساهميها وإرضاء عملائها.

الترقية لـ«فوتسي» تبدأ بسبتمبر والانضمام لقائمة المراقبة بمؤشر MSCI في يونيو 2018

«هيرميس» ترفع تقديراتها للتدفقات الاستثمارية للبورصة لـ 850 مليون دولار

محمود عيسى

قال تقرير لوحدة الأبحاث التابعة للمجموعة المالية هيرميس إن عام 2018 سيكون حافلا للبورصة الكويتية بالتزامن مع بدء الجدول الزمني للترقية إلى مصاف الأسواق الناشئة ضمن مؤشر فوتسي. وأضاف التقرير ان عملية الترقية ستكون على مرحلتين، الأولى في سبتمبر 2018 ومارس 2019.

وتوقعت هيرميس أن يكون وزن الكويت في مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة بنسبة 0,5٪، فيما رفعت تقديراتها للتدفقات الاستثمارية الى البورصة الكويتية إلى 850 مليون دولار.

وأشارت هيرميس إلى ان إجمالي التدفقات الاستثمارية الأجنبية للمرحلة الأولى وحدها من عملية الترقية ستكون بحدود 425 مليون دولار.

وأضاف التقرير أن التوقعات ترجح ان يحمل شهر يونيو المقبل أنباء سارة للبورصة، حيث من المتوقع، أن يعلن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة إضافة الكويت إلى قائمتها الخاضعة للمراقبة فيما تتم ترقية المملكة العربية السعودية والأرجنتين لمؤشر الأسواق الناشئة.

وتوضح التقرير ان من شأن تحسن مستويات السيولة في البورصة الكويتية خلال النصف الأول من 2018 ان يساعد إلى مزيد من الإضافات وخاصة إذا كان الحدث على مراحل. وقال التقرير إن هناك فرصة لإضافة الكويت إلى قائمة مراقبة مؤشر MSCI في يونيو 2018، وصدور قرار الترقية في يونيو 2019، على ان تأخذ الترقية حيز التنفيذ في مايو 2020 وفقا لأفضل السيناريوهات.

عرض التقرير توقعاته لتدفق الاستثمارات الأجنبية الى الأسهم الكويتية والتي اقتصرت على 14 سهما فقط يتصدرها بنك الكويت الوطني مستحوذا على 0,13٪ من الوزن النسبي للمؤشر بتدفقات تقدر بـ 253 مليون دولار يليه بيتك مستحوذا على 0,1٪ من الأوزان النسبية بتدفقات استثمار متوقعة تصل الى 198 مليون دولار وثالثا سهم زين والمتوقع ان يستحوذ على 0,07٪ من الوزن النسبي للمؤشر بتدفقات استثمار اجنبي تقدر بـ 135 مليون دولار. أما باقي الأسهم الـ 14 غير البنوك إضافة إلى زين فتضمنت شركة هيومن سوفت والتي يتوقع أن تحصل على 0,02٪ من الوزن النسبي للمؤشر باستثمارات أجنبية إضافية متوقعة بقيمة 29 مليون دولار و«أجيليتي» التي حلت رابعا بالقائمة بتوقعات ان تستحوذ على 0,03٪ من الوزن النسبي بتدفقات استثمارية متوقعة تصل إلى 60 مليون دولار و«المباني» بتدفقات استثمارية متوقعة 38 مليون دولار و«القرين» بتدفقات استثمارية متوقعة 24 مليون دولار ومجموعة الامتياز بتدفقات متوقعة 14 مليون دولار و16 مليون دولار التدفقات لأسهم شركة الصناعات الوطنية.

السهم	نسبة من الوزن النسبي للمؤشر	قيمة التدفقات الاستثمارية
بنك الكويت الوطني	0,13٪	253
بيت التمويل الكويتي	0,10٪	198
زين	0,07٪	135
اجيليتي	0,03٪	60
بنك بوبيان	0,01٪	26
المباني	0,01٪	38
بنك برقان	0,02٪	24
هيومن سوفت	0,02٪	29
القرين	0,01٪	24
ميزان القابضة	0,01٪	10
بنك الكويت الدولي	0,01٪	13
بنك وربة	0,01٪	12
الصناعات الوطنية	0,01٪	16
مجموعة الامتياز	0,01٪	14
الإجمالي	0,50٪	850

توقعات «هيرميس» للتدفقات الاستثمارية الأجنبية على الأسهم الكويتية

إدراج أسهم «الإثمار» في سوق دبي المالي

أعلن سوق دبي المالي في بيان صحافي أمس عن إدراج أسهم شركة الإثمار القابضة، إحدى المؤسسات الاستثمارية الرائدة في البحرين، حيث بدأ تداول أسهم الشركة تحت رمز التداول (ITHMR)، والذي يظهر على شاشات سوق دبي المالي ونظم التداول والمطبوعات المختلفة ضمن قطاع البنوك.

وبإدراج شركة الإثمار القابضة يرتفع إجمالي عدد الأوراق المالية المدرجة في السوق إلى 66 شركة مساهمة عامة، كما يرتفع عدد شركات الإدراج المزدوج إلى 16 شركة من بينها 5 شركات بحرينية، الأمر الذي يعزز المكانة الرائدة لسوق دبي المالي كوجهة إدراج مفضلة بالنسبة للعديد من الشركات الرائدة محليا وإقليميا.

وقد قرع عضو مجلس إدارة شركة الإثمار القابضة عبدالإله القاسمي جرس افتتاح السوق إيذانا بإدراج الأسهم في سوق دبي المالي بحضور رئيس مجلس إدارة السوق عيسى كاظم، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين من الجانبين.

وتعليقا على ذلك، قال كاظم: «إن هذا الإدراج سيسهم في تعزيز مكانة سوق دبي المالي كونه الخيار المفضل للشركات الرائدة إقليميا

قرع جرس افتتاح السوق إيذانا بإدراج أسهم «الإثمار» في سوق دبي

الساعية إلى الإدراج المزدوج، كما يعكس الثقة الكبيرة التي توليها قطاعات الأعمال المختلفة إزاء سوق دبي الذي يتسم بالجاذبية الشديدة ويمتلك سجلا حافلا بالنجاحات وبنية تنظيمية وتشغيلية رفيعة المستوى وقاعدة مستثمرين ضخمة ومتنوعة علاوة على ما يوفره من خدمات متطورة للشركات المدرجة، الأمر الذي يجعله وجهة الإدراج المفضلة للشركات الإماراتية والإقليمية ويرسخ مكانة دبي كمركز مالي عالمي يسعى سوق دبي المالي باستمرار إلى تنويع الفرص الاستثمارية المتاحة لقاعدته الضخمة من المستثمرين».

بدوره، قال عضو مجلس إدارة شركة الإثمار القابضة عبدالإله القاسمي:«يسرنا إدراج أسهمنا في سوق دبي المالي والدخول في سوق رئيسية جديدة أخرى، بالإضافة إلى تواجدنا الحالي في بورصتي البحرين والكويت. إن هذا الإدراج هو خير دليل على أهمية الدور الذي تلعبه دبي إلى جانب البحرين كمركز رئيسي للخدمات المصرفية والمالية في المنطقة وما أحرزته من مكانة مرموقة في التميز».

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة الإثمار القابضة أحمد عبدالرحيم:«إن الإثمار القابضة شركة تقدم تشكيلة واسعة من الخدمات المتنوعة وهي مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي وتخضع لإشرافه، وسيوفر إدراج الأسهم في سوق دبي المالي المزيد من التنوع للمساهمين وسيسمح بالتداول المفتوح لأسهم الإثمار في أسواق جديدة وحيوية وسيخلق فرصا استثمارية جديدة للمستثمرين في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي».

Al Ritaj الرتاج للاستثمار
اعلان تذكيري
دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية
يسر مجلس إدارة شركة الرتاج للاستثمار (ش.م.ك.) مقفلة
بدعوة السادة المساهمين الكرام
لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمزمع عقدها بإذن الله تعالى يوم الأربعاء الموافق 7 فبراير 2018 على أن تبدأ الجمعية العامة العادية في تمام الساعة 11:30 ظهراً ويليها مباشرة في تمام الساعة 12 ظهراً الجمعية العامة غير العادية وذلك في مقر الهيئة العامة للصناعة الكائن في منطقة جنوب السرة "الشهداء" منطقة الوزارات - القاعة الرئيسية رقم 3، وذلك للنظر في البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية.
كما يرجى من السادة المساهمين الراغبين في حضور الاجتماع أو من ينوب عنهم قانونياً مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - الشرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور 5، وذلك خلال ساعات العمل الرسمية لاستلام:
• دعوة الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
• جدول الأعمال للجمعية العامة العادية وغير العادية.
• كلمة رئيس مجلس الإدارة.
• البيانات المالية المدققة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
والله ولي التوفيق...
رئيس مجلس الإدارة